

موضوع العدد

الملتقى السادس لمجتمع الأعمال العربي

انعقد في مدينة دمشق الملتقى السادس لمجتمع الأعمال العربي، تحت شعار "الوطن العربي الملاذ الآمن للاستثمار" خلال الفترة من ٢٧ - ٢٨ نيسان (أبريل) ٢٠٠٢. وحضر المؤتمر عدد من الهيئات الرسمية وممثلي الاتحادات والنوعية العربية والشركات العربية المشتركة وخبراء عرب متخصصون في مجالات التمويل والضمان والبنوك ومناخ الاستثمار والخصخصة والأسواق المالية وتنمية الموارد البشرية، إلى جانب عدد كبير من المستثمرين في مختلف القطاعات والأنشطة.

ركزت الكلمات الافتتاحية في مجملها على تأكيد أن الدول العربية هي الملاذ الأكثر أمناً للاستثمارات العربية المهاجرة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أصبحت الأموال العربية في الأسواق المالية العالمية تتعرض لمخاطر المصادرة والتجميد، بالإضافة إلى المضايقات المتعددة بحجج واهية وغير مقبولة. كما أكدت الكلمات أن الدول العربية تتوافر لديها مقومات أساسية لجذب الاستثمارات على الأصبغة القانونية والتشريعية والمؤسسية والاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى رصيد جيد من الموارد البشرية. إلا أن ذلك غير كاف من دون توافر التزام قوي وقناعة أكيدة لدى الحكومات بضرورة تذليل العقبات الإدارية والبيروقراطية وتوفير المعلومات وتبسيط الإجراءات المرتبطة بالاستثمار في جميع مراحلها، وخلق أدوات وأوعية استثمارية جديدة ووضع أولويات فرص الاستثمار في الدول العربية.

أما فيما يتعلق بأوراق المؤتمر فقد ناقش المشاركون في الملتقى ٤٢ ورقة عمل في ست جلسات شملت تمويل المشاريع القطرية والمشاركة من قبل مؤسسات التمويل العربية والإسلامية وكذلك وضع الاقتصاد الفلسطيني في ظل الحصار والعدوان الإسرائيلي القائم. كما تناولت الأوراق السياحة العربية البنينية في ضوء المتغيرات الدولية وتطورات مناخ الاستثمار في الدول العربية وتجارب الخصخصة. وحظيت المشروعات العربية المشتركة باهتمام وافر من خلال عرض استراتيجية التكامل الاقتصادي العربي ودور القطاع الخاص فيها ونوقشت المشروعات العربية المشتركة المطروحة من قبل الاتحادات النوعية، بالإضافة إلى مناقشة تعميق وتطوير أسواق رأس المال العربية وأدواتها كوعاء يساعد على جذب وتوطين الاستثمارات العربية.

وأبرزت الأوراق أن حصة الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية في العالم لا تزال قليلة إذ لا تتجاوز ١% وهي نسبة ضئيلة جداً لا تتناسب مع ما تستأثر به المنطقة العربية من موارد طبيعية وثروات معدنية وأطر تشريعية ومؤسسية وموارد بشرية واستقرار سياسي وأمني. وأكدت الأوراق تحسن مناخ الاستثمار في الدول العربية في العقدين الأخيرين لما شهدته الدول العربية من إصلاحات اقتصادية واجتماعية شملت موازينها الداخلية والخارجية ومعدلات التضخم والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التطورات التشريعية والمؤسسية المرتبطة بالاستثمار والترويج.

كما أوضحت الأوراق أن مؤسسات الضمان العربية والإسلامية المتوافرة بالمنطقة تشكل ركناً أساسياً في تشجيع التدفقات الاستثمارية لما توفره من غطاء ضد المخاطر التجارية وغير التجارية المختلفة للمستثمرين

مما يجعل تعزيز توثيق التعاون بين الحكومات العربية ومؤسسات الضمان العربية والإسلامية والدولية عاملاً أساسياً لجذب الاستثمارات الأجنبية والعربية المهاجرة.

كما أكدت الأوراق أهمية مواصلة الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الدول العربية خاصة في مجال الخصخصة. فقد أشارت إحدى الأوراق إلى حالة الخصخصة في الأردن، إذ تبنت الحكومة الأردنية برنامج الخصخصة منذ أواخر عام ١٩٩٦ كمحور أساسي لتحقيق أهداف برامج التصحيح الاقتصادي. وفي هذا الإطار تم إنشاء مجلس التخصصية والهيئة التنفيذية التخصصية وصندوق عوائد للتخصصية. وقد ساعد البرنامج على وضع الأردن على خارطة الاستثمارات العالمية، كما مكن من ضخ استثمارات مباشرة وغير مباشرة من قبل القطاع الخاص استخدمت في تطوير المشروعات ورفع أدائها واجتذاب استثمارات ارتبطت بعملية الخصخصة. كما أوضحت الأوراق أن بعض الدول العربية قد حققت تقدماً مهماً فيما يتعلق بتطوير أسواق رأس المال بما في ذلك الرقابة والشفافية والإفصاح والربط الإلكتروني.

من جهة أخرى أكدت الأوراق أهمية تنشيط السياحة البيئية العربية التي لا تزال ضعيفة موضحة توافر مقومات أساسية في الوطن العربي منها وحدة اللغة والثقافة والدين بالإضافة إلى ما تزخر به الدول العربية من جمال الطبيعة والآثار التاريخية.

وتمخضت أعمال الملتقى عن عدد من التوصيات كان من أهمها:

- * ضرورة توطئ الاستثمارات العربية في الوطن العربي وتكثيف برامج الترويج لتشجيع السياحة العربية البيئية.
- * العمل على زيادة إسهام مؤسسات التمويل والضمان في المشاريع المختلفة في المرحلة المقبلة.
- * زيادة التنسيق والتعاون فيما بين هيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وفيما بينها وبين مؤسسات القطاع الأهلي العربي للتعريف بمناخ الاستثمار والترويج لفرص الاستثمار المتاحة.
- * أهمية رفع كفاءة الموارد البشرية في القطاعين العام والخاص لمواكبة التطورات التقنية ومستجداتها ورفع القدرة التنافسية للاقتصادات العربية.
- * تبني أحدث أنماط التكنولوجيا للحاق بثورة المعلومات.
- * أهمية التوجه نحو اندماج المؤسسات العربية لمواجهة تحديات التكتلات الاقتصادية العالمية والاستفادة من وفورات الحجم الاقتصادي الكبير.
- * استكمال البنية التشريعية خاصة ما يتعلق بتسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات.
- * تطوير وتحسين أداء الأسواق المالية العربية وتحديث تشريعاتها والسماح بالإدراج المشترك فيما بينها.

استثمار

تونس

دعوة للمستثمرين

تعترم وزارة التعاون الدولي والاستثمار الأجنبي ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي (فيبا) بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي عقد المنتدى الاستثماري الرابع في تونس العاصمة خلال الفترة من ١٠ - ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٢.

ويستعرض المنتدى عبر جلسات عامة مناخ الاستثمار في تونس والفرص الاستثمارية المتاحة والمزايا والحوافز التي تقدم للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في تونس، إضافة إلى عقد مجموعة ورشات عمل متخصصة وترتيب لقاءات ثنائية بين رجال أعمال تونسيين وخارجيين وتنظيم زيارات ميدانية وكذلك زيارات ترفيهية سياحية للمواقع المختلفة.

ويستهدف المنتدى الاستثماري الشركات الاستثمارية العربية والعالمية ويدعوها للاستثمار المباشر في تونس أو الدخول في شراكات مع القطاع الخاص التونسي. وتتركز الفرص الاستثمارية التي ستعرض في المنتدى في صناعة الإلكترونيات والكهربائيات والصناعات الدوائية وصناعة التغليف ومكونات السيارات وقطاع تقنية المعلومات والسياحة.

للمزيد من المعلومات يمكن زيارة الموقع الشبكي لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي (فيبا) على www.investintunisia.net تحت باب NEWS أو الاتصال بالأستاذة أمينة مكادة مديرة الترويج (هاتف ٢١٦-٧١٧٠٢٨٢٤ وفاكس ٢١٦-٧١٧٠٢٦٠٠).

ليبيا

الاستثمار الأجنبي المباشر

استكمالاً للإجراءات التي بدأت منذ عام ١٩٨٦ للإصلاح الاقتصادي وتقليص دور الدولة في الاقتصاد ولتعزيز مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وضعت الحكومة الليبية خارطة استثمارية متكاملة حتى عام ٢٠٠٥ بقيمة ٣٥ مليار دولار سيكون منها نحو ٥ مليارات دولار من القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وستغطي هذه الاستثمارات مختلف الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية وتتوزع كالاتي:

قطاع النفط (٦ مليارات دولار)،

قطاع الكهرباء (٦ مليارات دولار)،

قطاع المياه وتجهيزات التوزيع والمعالجة (٨ مليارات دولار)،

١٧ مشروعاً لتطوير البنية التحتية في الموانئ،

١٠ مشاريع لتطوير الأسطول البحري،

عدة مشروعات للصيانة البحرية ولمكافحة التلوث واستثمارات في النقل الجوي، و ٦ مشروعات لإنشاء محطات ركاب ولتأمين السلامة الجوية، وفي هذا الصدد وضعت ليبيا العديد من القوانين التي تقدم الحوافز والمزايا والضمانات للمستثمرين الأجانب وتعمل على تعزيز تعاونها مع دول العالم الأخرى، وتجدر الإشارة إلى أن ليبيا أصدرت قانون الاستثمار رقم (٥) لسنة ١٤٢٦ ميلادية في شأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية وإقامة هيئة متخصصة للترويج للاستثمار.

الإمارات

استثمارات عربية بينية

تعترم مجموعة طيران الإمارات (المملوكة من حكومة دبي) الدخول في نوع جديد من الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات عبر تأسيس مشروعات مشتركة في ليبيا وسوريا وجيبوتي في قطاع خدمات المناولة والخدمات الأرضية للمطارات، وقد بدأت في تأسيس شركة إماراتية - ليبية مشتركة في قطاع الخدمات الأرضية للمطارات بعد أن أثبتت الدراسات جدواها الاقتصادية. وستعمل في إطار قانون تشجيع الاستثمار الليبي رقم (٥) لسنة ١٤٢٦ ميلادية وستكون البداية في مطار طرابلس تم تتوسع خدمات الشركة إلى مطارات ليبية أخرى. وينسجم ذلك مع رفع الحظر على ليبيا وتوجهها إلى تخصيص بعض الخدمات والأنشطة بتحويل ملكيتها أو إدارتها للقطاع الخاص المحلي والأجنبي. وسيعمل في الشركة الجديدة ٢٥٠ موظفا ليبيا وكانت المجموعة قد أسست شركة مشتركة للمناولة في إيران بحصة ٥١% للإمارات وميزانية تقديرية بلغت ٣ ملايين دولار.

ومن جهة أخرى تعترم الإمارات تأسيس شركة استثمارية مشتركة (مساهمة عامة) مع الأردن برأس مال مصرح ٥٠ مليون دولار تبلغ حصة الإمارات منها ٧٥% و ٢٥% لمستثمرين أردنيين، ويعتبر هذا المشروع الأول من نوعه وبأكورة جهود المجلس الأعلى للاستثمار الذي تأسس بين البلدين.

خصخصة

السعودية

خصخصة قطاع الاتصالات والصرف الصحي

في إطار تنفيذ برنامج الخصخصة تعترم الحكومة السعودية طرح ٣٠% من أسهم شركة الاتصالات السعودية للاكتتاب العام قبل نهاية العام الحالي بقيمة تقارب مليار دولار، وكانت شركة الاتصالات قد تأسست عام ١٩٩٨ كشركة مساهمة عامة برأس مال ٣,٣ مليار دولار تحتكر لوحدها قطاع الاتصالات في السعودية الذي يشمل تغطية الخدمة الهاتفية الأرضية والهاتف النقال وتقديم العديد من الخدمات، وقد أعلنت شركة الاتصالات ثلاث ميزانيات عامة وبذلك أصبح من الممكن أن تطرح أسهمها للاكتتاب العام. ووفق الميزانية الأخيرة سجلت الشركة أرباحا صافية بلغت ٩٢٧ مليون دولار مقارنة مع ١,٠٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ بتأثير خفض رسوم الخدمة وساعة استخدام الإنترنت وتسوية مستحقات الموظفين العاملين في وزارة البرق والبريد والهاتف (سابقاً) وبرنامج التقاعد المبكر والحملة الإعلانية والإعلامية التي أطلقتها الشركة بكلفة ٢٤ مليون دولار لتدشين شعارها الجديد وتطوير كامل لجميع أجزاء الشركة ومظهرها الداخلي والخارجي وتقديم بطاقة (سوا) التي يتوقع أن يبلغ عدد المشتركين المحليين بها نحو ٥٠٠ ألف مشترك خلال فترة قصيرة ويقتصر استخدامها داخل السعودية.

وقد وقع اختيار الحكومة السعودية على المؤسسة المالية العالمية (جي بي مورجان) لإعداد دراسة خاصة بسوق الاتصالات السعودي وكمستشار للإعداد لخصخصة هذا القطاع. ومن جهة أخرى وفي مجال تخصيص خدمات الصرف الصحي تأسست شركة جدة القابضة كشركة مساهمة مغلقة برأس مال يبلغ نحو ١٠٧ ملايين دولار والتي ستعمل على تنفيذ مشاريع الصرف الصحي عبر مراحل تمتد حتى نهاية ٢٠٠٧ بكلفة إجمالية ٣,٧٣ مليار دولار خاصة أن شبكة الصرف الصحي في مدينة جدة تغطي نحو ١٠% فقط من الاحتياجات الخدمية التي أصبحت أكثر إلحاحاً وتحسباً لبروز مخاطر صحية وبيئية. وستكون هذه الخطوة الأولى نحو خصخصة خدمات الصرف الصحي في باقي المدن السعودية بمشاركة القطاع الخاص السعودي.

وكان المجلس الاقتصادي الأعلى قد أقر تحويل المديرية العامة للبريد إلى مؤسسة البريد السعودية عام ١٩٩٩ لتدار تحت إشراف مجلس إدارة مكون من ممثلي القطاع العام والقطاع الأهلي. وقرر خصخصة قطاع البريد واطاحة المجال للقطاع الخاص لولوج قطاعات الوكالات البريدية. ودخول القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية الكبرى مثل تحلية المياه المالحة وتوسيع شبكة السكك الحديدية والخدمات البترولية في قطاع النفط والغاز والبتروكيماويات وكذلك تشجيع القطاع الخاص ليكون شريكا استراتيجيا مع الشركة السعودية للكهرباء في مجال تصنيع وتوفير الأبراج وأسلاك التوصيل والعوازل والألياف البصرية ومحولات التوزيع التي تتطلبها المشاريع المستقبلية لشركة الكهرباء السعودية التي تتفق نحو ٢,١ مليار دولار عليها. وقد بدأت السعودية في برنامج الخصخصة منذ عام ١٩٨٤ عندما طرحت ٣٠% من أسهم الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) التي تمتلك الحكومة ٧٠% من أسهمها. وتدير (سابك) ١٦ مجمعا صناعيا تنتج ٣٥ مليون طن/ السنة من البتروكيماويات والأسمدة واللدائن والصلب.

مصر

برنامج الخصخصة: قطاع السكك الحديدية والبنوك

في إطار برنامج الخصخصة في مصر ولتخفيف العبء عن موازنة الدولة بدأت الإجراءات القانونية لإشهار أول شركة مساهمة مصرية تملكها الهيئة القومية للسكك الحديدية للإدارة بأسلوب المشروعات برأس مال مرخص حوالي ٢,١ مليون دولار تخضع لقانون الاستثمار رقم (٨) لعام ١٩٩٧ . وفي مجال خصخصة حصة الدولة في البنوك المشتركة المصرية (خاصة التي تزيد حصتها فيها على ٢٥ %) انتهى بنك القاهرة الشرق الأقصى المصري من عملية تقويم أصول وخصوم البنك لتحديد قيمة عادلة لسهم البنك والتي قامت بها مؤسسة المحاسبة العالمية (برايس ووترهاوس كوبرز) تمهيدا لخصخصته إذ تبلغ حصة الحكومة المصرية فيه ٤٩%. ورغم إيداء بعض المستثمرين المحليين والخارجيين رغبتهم في الشراء إلا أنه لم تقدم أي عروض فعلية.

وقد تأسس بنك القاهرة الشرق الأقصى في منتصف السبعينيات لغرض تمويل العمليات التجارية بين مصر وكوريا الجنوبية التي تمتلك ٤٠% من البنك المذكور.

ورغم تنامي إقبال البنوك العالمية والعربية على شراء بنوك مصرية لتعزيز موقعها في السوق المصري إلا أن أياً من هذه المجالات لم ينجح بعد. وقد تأثر برنامج الخصخصة في مصر سلباً بأحداث ٩/١١ وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والضغط على سعر صرف الجنيه المصري وأداء الأسواق المالية والمحلية والعالمية مما خلق مناخاً اقتصادياً صعباً ساهم في إحجام المستثمرين الأجانب. وقد بلغ إجمالي قيمة عمليات بيع الشركات المصرية، التي وصل عددها إلى ١٩٠ شركة حتى نهاية عام ٢٠٠١ من أصل ٣١٤ شركة للقطاع العام نحو ١,١ مليار جنيه (حوالي ٢٣٥ مليون دولار) شكلت حصة شركة أسمنت حلوان منها نحو ٦٠%.

وقد عرضت وزارة قطاع الأعمال العام للبيع عام ٢٠٠٢ ما مجمله ٥٧ شركة قطاع عام منها ٤٩ شركة متعثرة و٨ شركات رابحة في قطاعات الغزل والنسيج والتجارة والصناعات الهندسية والمعدنية والكيماوية والغذائية والأدوية والنقل والتشييد والسياحة.

الإمارات

خصخصة قطاع إنتاج الطاقة

تعترم هيئة مياه وكهرباء أبو ظبي استكمال خصخصة محطات إنتاج الطاقة (توليد كهرباء وتحلية المياه) مع نهاية عام ٢٠٠٦، وتمتلك الهيئة ٦٠% من حجم المشاريع التي تمت خصصتها وتبلغ حصة الشركات العالمية ٤٠%. وقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع إنتاج الطاقة في إمارة أبو ظبي حوالي ٣,٨ مليار دولار.

وكانت دراسة أعدت عام ١٩٩٨ قدرت احتياجات القطاع بنحو ٦,٨ مليار دولار خلال ٢٥ سنة. وقد ساهم برنامج الخصخصة في تقليص نفقات الإنتاج بحوالي ٤٠% وتخفيض أسعار الماء والكهرباء (التي تعتبر من أرخص المعدلات في العالم) وتحسين الخدمة وترشيد استهلاك الكهرباء والمياه وذلك باستمرار مساهمة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية.

الجزائر

إنعاش برنامج الخصخصة

في إطار مراجعة برنامج الخصخصة أعلنت وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات عن برنامج خصخصة جديد يطرح فيه أكثر من ١٠٠ مؤسسة عامة من إجمالي ١٤٠٠ مؤسسة عامة مرشحة للخصخصة باستخدام أسلوب الشراكة الاستراتيجية والمشاركة في تملك الأسهم. كما أن هنالك ٧٠ مؤسسة محلية ستنتقل ملكيتها للعاملين فيها من أصل ٣٧٧ مؤسسة مماثلة. وسيقوم مجلس مساهمات الدولة (وهو الهيئة الحكومية المكلفة بالإشراف على برنامج الخصخصة) بإقرار هذا البرنامج. وكان برنامج الخصخصة قد بدأ بشكل متواضع منتصف التسعينيات وتم خلاله خصخصة ٨٩ مؤسسة. أما خلال عام ٢٠٠٢ فقد أنجزت بنجاح خصخصة شركة (انيا) لإنتاج المنظفات بدخول شركة (هنكل) الألمانية كشريك استراتيجي وكذلك شركة سيدار للحديد والصلب بدخول المجموعة الهندية للفولاذ والحديد.

مؤشرات

مؤشر الفاييننشال تايمز لأكبر ٥٠٠ شركة في العالم

أصدرت الفاييننشال تايمز في أيار (مايو) ٢٠٠٢ مؤشرها السنوي الذي يعكس ترتيب أكبر ٥٠٠ شركة في العالم، وتجدر الإشارة إلى أن المؤشر يرتب هذه الشركات وفق قيمتها السوقية في السوق المالية في يوم محدد اختير هذا العام ليكون ٢٧/٣/٢٠٠٢.

وبلاحظ في قائمة هذا العام التطورات التالية:

- حافظت شركة جنرال إلكتريك الأمريكية على الموقع الأول في هذه القائمة للعام الثاني. ظهر قطاع جديد هو شركات الاقتصاد الجديد "الجديدة" مقارنة مع شركات الاقتصاد الجديد "القديمة" التي ظهرت منذ عامين وانهارت بتأثير انهيار "فقاعة" شركات التكنولوجيا والاتصالات.
- تراجع وضع شركات التكنولوجيا والاتصالات وفق القيمة السوقية في القائمة (مثل سيسكو سيستمز) ولكن حافظت الشركات الرئيسية على مواقعها مثل (مايكروسوفت وانتل وأي بي أم) بينما خرجت شركات أخرى من هذه القائمة (مثل جي دي أس يوني فيترز).
- خرجت (٩٨) شركة من القائمة خاصة شركة أنرون العملاقة التي أعلنت إفلاسها وكانت تحتل المرتبة ٨٩ في القائمة.
- التوزيع القطري: حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على نسبة ٤٧,٦% من إجمالي الشركات العالمية التي دخلت في القائمة تلتها اليابان بنسبة ١٥% وبريطانيا بنسبة ٨,٢%. وتستحوذ الدول الثلاث على ما نسبته ٦٥,٨% من أكبر الشركات العالمية.
- التوزيع الجغرافي: تحظى منطقة أمريكا الشمالية بالنصيب الأكبر (٥١,٢%) تليها أوروبا (٣٠,٦%) واليابان (١٠%) وآسيا والباسيفيك (٦%) وأمريكا اللاتينية (١,٦%) والشرق الأوسط (٠,٦%).
- التوزيع القطاعي: تصدر قطاع المصارف (٦٧ بنكا) القائمة بقيمة سوقية بلغت نحو ٢,١ تريليون دولار، تلاه قطاع الأدوية (٢٤ شركة بقيمة سوقية ١,٦ تريليون دولار) يليه قطاع الاتصالات (٣٩ شركة بقيمة سوقية ١,٥ تريليون دولار).
- القيمة السوقية: بسبب تراجع أداء الأسواق المالية العالمية عام ٢٠٠١ شهدت بعض الشركات العالمية تراجعاً واضحاً في قيمتها السوقية، إذ تراجعت القيمة السوقية للشركات الأمريكية العالمية في القائمة (٢٣٨ شركة) من ١٠,٩ تريليون دولار إلى ٩,٣ تريليون دولار وتراوح مضاعف السعر إلى العائد ما بين ١٠ إلى ما فوق ٦٠ ورغم ذلك فإن قوة الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى حدث من هذا التراجع.
- تراجع عد لشركات العالمية اليابانية من ٧٧ شركة عام ٢٠٠٠ إلى ٦٤ شركة عام ٢٠٠١ إلى ٥٠ شركة عام ٢٠٠٢ بسبب استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية الداخلية. وتحسن عدد الشركات العالمية من دول الاقتصادات الناشئة في آسيا والباسيفيك إذ ارتفعت من ٥٢ شركة عام ٢٠٠١ إلى ٣٠ شركة عام ٢٠٠٢ وفي أمريكا اللاتينية من ٤ شركات إلى ٨ شركات للفترة ذاتها.
- عادت الشركات الروسية إلى قائمة الفاييننشال تايمز لأكثر ٥٠٠ شركة عالمية بعد غيابها في السنوات الثلاث الماضية إثر أزمة الديون الداخلية التي عصفت باقتصادها عام ١٩٩٨. وقد دخل في القائمة ٤ شركات روسية عاملة في قطاع النفط والغاز بقيادة شركة يوكوس.
- خرجت من القائمة شركات من جنوب أفريقيا بسبب انخفاض العملة الوطنية (الراند) وارتفاع حالة القلق لدى المستثمرين وقرار شركتين مهمتين بمغادرة جنوب أفريقيا (بيلتيون وانجلو أمريكان).
- إفلاس شركة انرون العملاقة خلق ما يسمى (عامل انرون) الذي أثر في الأسواق المالية وأدى إلى ارتفاع عام في درجة "مخاطرة الشركات" وتزايد القلق حول التزام هذه الشركات بالمعايير المحاسبية التي تؤثر في صحة ممارسات الشركة في حسن الإفصاح ودقة إعداد التقارير المالية وقد انعكس ذلك في تزايد المطالبة بتعزيز حسن إدارة الشركات Corporate Governance. وقد حفزت قضية انرون جهود الشفافية والإصلاح المالي في الأسواق المالية وهيئات الرقابة وأضعفت الممارسة التي سادت بين كبار موظفي الشركات الذين يدفعون شركاتهم إلى النمو بمعدلات مرتفعة لرفع قيمة

مكافآتهم التي ترتبط بخيارات الأسهم مما يسرع بانهيآرها. وقد تركزت الأناظر على دور شركات تدقيق الحسابات العالمية مثل شركة آرثر اندرسون التي كانت المدقق المحاسبي المعتمدة لشركة انرون وقامت بإخفاء الحقائق عن مساهمي الشركة.

• وضع الدول العربية: دخلت القائمة ٣ شركات عربية هي الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سأبك) في المرتبة ٣٧٤ وبلغت القيمة السوقية لها ١٢,١ مليار دولار والمصرف السعودي الأمريكي (المرتبة ٤٥١ والقيمة السوقية ١٠,١٣ مليار دولار) من السعودية وشركة اتصالات (المرتبة ٤٨٥ والقيمة السوقية ٩,٥٦ مليار دولار) من دولة الإمارات.

• أحداث ٩/١١ أثرت بشكل مباشر على قطاع التأمين الذي مني بأكبر خسارة في تاريخه قدرت ما بين ٤٠ - ٥٠ مليار دولار ورغم تراجع أسهم الشركات الرئيسية في هذا القطاع بعد أحداث ٩/١١ مباشرة إلا أنها عادت للتحسن خاصة بعد قيام شركات إعادة التأمين بتحمل ثلثي الخسائر ومنها ميونخ ري وسويس ري وبيركشير هاثاوي جنرال ري. وقد شهد سوق التأمين ارتفاعا في الاقساط التأمينية ومع ذلك ما زال هنالك بعض القلق يسود في هذا القطاع.

• استندت مصادر التقويم إلى بيانات الفاينشال تايمز (أسك ف ت) و(كمبيوستات) وقد جاءت البيانات الخاصة بالدول العربية من مكتب بخيت للاستشارات المالية في السعودية.

مؤشر الفاينشال تايمز لأكبر ٥٠٠ شركة عام ٢٠٠٢

القطاع	القيمة السوقية مليار دولار (٢٧/ ٢٠٠٢/٣)	القطر	إسم الشركة	الترتيب عام ٢٠٠٢
الإلكترونيات	٣٧٢,١	الولايات المتحدة	جنرال الكتريك	١
البرمجيات	٣٢٦,٦	الولايات المتحدة	مايكروسوفت	٢
النفط والغاز	٢٩٩,٨	الولايات المتحدة	أكسون موبيل	٣
مبيعات التجزئة	٢٧٣,٢	الولايات المتحدة	وال مارت	٤
مصارف	٢٥٥,٣	الولايات المتحدة	سيني جروب	٥
أدوية	٢٤٩,٠	الولايات المتحدة	فايزر	٦
تقنية المعلومات	٢٠٣,٨	الولايات المتحدة	انتل	٧
النفط والغاز	٢٠٠,٨	بريطانيا	بي بي	٨
أدوية	١٩٧,٩	الولايات المتحدة	جونسون اندجونسون	٩
النفط والغاز	١٨٩,٩	هولندا/ بريطانيا	رويال دداتش / شل	١٠
التأمين	١٨٨,٥	الولايات المتحدة	اميركان انترناشنال جروب	١١
تقنية المعلومات	١٧٩,٢	الولايات المتحدة	أي بي إم	١٢
أدوية	١٤٥,٤	بريطانيا	جلاكسو سميث كلاين	١٣
اتصالات	١٣٧,٨	اليابان	أن تي تي دوكمو	١٤
أدوية	١٣٠,٨	الولايات المتحدة	ميرك	١٥
مشروبات	١٢٩,٩	الولايات المتحدة	كوكاكولا	١٦
اتصالات	١٢٦,٥	بريطانيا	فودافون	١٧
اتصالات	١٢٥,٥	الولايات المتحدة	اس بي سي كومنيكشي	١٨
تقنية المعلومات	١٢٣,٩	الولايات المتحدة	سيسكو سسيتمز	٢٠
مواد كيميائية وتجميلية	١١٦,٨	الولايات المتحدة	بروكتور اندجاميل	٢١

القطاع	القيمة السوقية مليار دولار (٢٧/ ٢٠٠٢/٣)	القطر	إسم الشركة	الترتيب عام ٢٠٠٢
أدوية	١١٤,١	سويسرا	نومارينس	٢٢
مبيعات التجزئة	١١٣,٩	الولايات المتحدة	هوم ديبو	٢٣
أغذية/ تنغ	١١٣,١	الولايات المتحدة	فيليب موريس	٢٤
النفط والغاز	١٠٩,٤	فرنسا	توتال فينا إلف	٢٥

توزيع اكبر ٥٠٠ شركة عالمية عام ٢٠٠٢ على الدول

عدد الشركات	الدولة	الترتيب
٢٣٨	الولايات المتحدة الأمريكية	١
٥٠	اليابان	٢
٤١	بريطانيا	٣
٢٨	فرنسا	٤
٢١	ألمانيا	٥
١٨	كندا	٦
١٥	هولندا	٧
١٢	سويسرا	٨
١١	إيطاليا	٩
٩	استراليا	١٠
٨	هونج كونج	١١
٦	المكسيك	١٢
٦	كوريا الجنوبية	١٣
٦	أسبانيا	١٤
٥	سنغافورة	١٥
٥	بلجيا	١٦
٥	السويد	١٧
٤	روسيا	١٨
٢	البرازيل	١٩
٢	الدانمارك	٢٠
٢	فنلندا	٢١
٢	إيرلندا	٢٢
٢	النرويج	٢٣
٢	السعودية	٢٤
٢	تايوان	٢٥
١	البرتغال	٢٦
١	الهند	٢٧
١	الإمارات	٢٨

التوزيع القطاعي

الترتيب	القطاع	عدد الشركات	القيمة السوقية كما في ٢٧/٣/٢٠٠٢ (تريليون دولار)
١	المصارف	٦٧	٢,١٣
٢	الأدوية	٢٤	١,٦٢
٣	الاتصالات	٣٩	١,٤٥
٤	تقنية المعلومات	٣٨	١,٤٠
٥	النفط والغاز	٢٦	١,٢٧
٦	البرمجيات	١٧	٠,٧٧
٧	التأمين	(١٦)	(٠,٧)
٨	مبيعات التجزئة	٢٠	٠,٦٨

توزيع أكبر ٥٠٠ شركة على المناطق الجغرافية

الترتيب	المنطقة	عدد الشركات	
		النسبة للإجمالي	عدد الشركات
١	أمريكا الشمالية	٥١,٢	٢٥٦
٢	أوروبا	٣٠,٦	١٥٣
٣	اليابان	١٠	٥٠
٤	آسيا والباسيفيك	٦	٣٠
٥	أمريكا اللاتينية	١,٦	٨
٦	الشرق الأوسط	٠,٦	٣
	المجموع	%١٠٠	٥٠٠

اتجاهات

عودة الأموال العربية المهاجرة

أضافت أحداث ٩/١١ مخاطر جديدة للدول العربية مما استدعى التفكير بإعادة الأموال العربية المهاجرة ومدى قدرة الاقتصادات والأسواق المالية العربية على استيعابها في فرص استثمارية ذات جدوى وقيمة

مضافة عالية وخاصة أن هذه الأموال توظف في ايداعات مصرفية واستثمارية مالية تستخدم لدعم المشاريع الأجنبية وأسواق المال الأجنبية.

وتتباين بشكل واضح تقديرات الأموال العربية المهاجرة والرقم المتداول على نطاق واسع، والذي يعتبر الأكثر تحفظاً، يضعها ما بين ٨٠٠-٩٠٠ مليار دولار، تقدر حصة الأموال السعودية منها بنحو ٦٠٠ مليار دولار، بينما تقدر ميريل لنش وكاب جيمني وارنست اند يونغ أن الاستثمارات العربية في الخارج ١,٣ تريليون دولار عام ٢٠٠٠ وأن من بينها ثروات خاصة لأثرياء عرب عددهم حوالي ٢٢٠ ألف شخص بقيمة تتجاوز ٢١٠ مليارات دولار معظمها يتركز في دول الخليج العربي. كما قدرت مصادر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الأموال العربية المستثمرة في الخارج بنحو ٤,٢ تريليون دولار. وأشارت دراسة نشرت مؤخراً إلى أن حجم هذه الأموال المهاجرة قد يبلغ نحو ٢,٥ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٠٥. ومن جهة أخرى يقدر حجم الاستثمارات الإسلامية عالمياً بنحو ٢٠٠ مليار دولار تنمو بمعدل ١٥% سنوياً.

وفي ظل الظروف التي أفرزتها أحداث ٩/١١ يتوقع عودة ١٠-١٥% من الأموال العربية في الخارج. وتشير بعض التقديرات الأولية إلى عودة ٨٠ مليار دولار من الأموال العربية والإسلامية بعد أحداث ٩/١١ بسبب الخشية من التجميد والمصادرة كما قد يكون انخفاض أسعار الأسهم وأسعار الفائدة العالمية سبباً آخر للعودة. ومن جهة أخرى قدرت الخسائر التي لحقت بالاستثمارات العربية المهاجرة بسبب الركود الاقتصادي وتراجع أسواق الأسهم العالمية وأحداث ٩/١١ بما يعادل ٤٠٠ مليار دولار خلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ أي بانخفاض نسبته ٣٠%-٥٠% من قيمتها.

وقد ظهرت حملات غير عادلة ضد المصارف الإسلامية ربطتها بالإرهاب تزامنت مع تنامي المشاعر المعادية للعرب خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بتجميد ٥٠ حساباً مصرفياً واليابان التي جمدت ٢٠ حساباً. ويتوقع أن تتأثر صناديق الاستثمار الإسلامية وتعرض لمراقبة مشددة مما يهدد مستوى الثقة. وقد ذكرت مصادر أخرى عودة ٢٠ مليار دولار للخليج بعد أحداث ٩/١١ منها عودة ٣ مليارات دولار إلى قطر وخاصة بعد تعرض استثمارات رجال أعمال قطريين في الخارج إلى خسائر كبيرة بعد ٩/١١ تقدر بنحو ١١ مليار دولار وخاصة في قطاعات الأسواق المالية والمشروعات الاستهلاكية والودائع المصرفية والعقار والمساهمات في المصانع وشركات عالمية. كما ذكرت مصادر سعودية أن ما بين ٤-٥ مليارات دولار قد تكون عادت خوفاً من المصادرة والتجميد في الأسواق الغربية بحجة تمويل الإرهاب. أما في لبنان فتقدر مصادر مصرفية عودة ٤٠٠ مليون دولار إلى لبنان في الفترة التي تلت أحداث ٩/١١ وقدرت سلطنة عمان عودة مبالغ بسيطة من الأموال المهاجرة إلى السلطنة.

كما يدعو رجال أعمال يمنيون إلى جذب الأموال اليمنية من الخارج التي تقدر بنحو ٢,٤ مليار دولار. بالنظر إلى الخسائر التي تعرض لها العرب في الخارج في الأسواق المالية، وإذا أريدت عودة الأموال المهاجرة إلى الدول العربية فهي بحاجة إلى مناخ استثماري أفضل لصغر أسواقها والإجراءات المعقدة للاستثمار وكذلك تواجد فرص استثمارية في القطاعات الاقتصادية مع اعتبارات الجدوى الاقتصادية للفرص المتاحة والاستقرار السياسي قبل عودة هذه الأموال.

ويوظف العرب في أسواقهم المالية ما يزيد على ١٥٠ مليار دولار منها ٥٠% في السوق المالية السعودية. وقد بلغت القيمة التراكمية للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من ١٩٨٥-٢٠٠١ نحو ١٧,٤ مليار دولار. كما بلغ حجم التجارة العربية البينية عام ٢٠٠٠ نحو ١٧,٩ مليار دولار. كما توجد مشروعات عربية مشتركة بقيمة عشرة مليارات دولار ومشروعات خليجية مشتركة بقيمة ٣٠ مليار دولار في قطاعات حيوية مثل الصناعات البتر وكيماوية.

واستطاعت الدول العربية مجتمعة جذب ما قيمته ٢٥,٥ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٠ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يشكل ٠,٦% من إجمالي هذه التدفقات الواردة عالميا و ٢,٣% من إجمالي التدفقات المتجهة للدول النامية خلال الفترة ذاتها. وتركزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة المذكورة في مصر (٥١٢%) والسعودية (١٨%) والبحرين (١٣,٧%) والمغرب (١٢,٤%) وتونس (١١,٤%).

كيفية جذب الأموال المهاجرة:

على الدول العربية في مواجهة تداعيات ٩/١١ اعتبار أن المناخ السياسي يزداد سخونة ويتوقف على التسوية العادلة للقضية الفلسطينية بؤرة الصراع في المنطقة. وقد أثبتت أحداث ٩/١١ أن الأخطار تمتد آثارها إلى كافة الأسواق مع نظام العولمة وتحرير التجارة والأسواق المالية العالمية. ومع تصاعد الاهتمام وبشكل جدي في هذا الموضوع اقترحت في عدة منابر عربية خطوات عملية من شأنها تحقيق ذلك عبر الآتي:

١- تنشيط السياحة الداخلية والبيئية العربية: يتوقع أن تزيد السياحة العربية البيئية بنسبة ٣٥% والخدمات المساندة من مطاعم وفنادق مع تخفيض التذاكر بينها في ظل وجود إجراءات أمنية مشددة في الخارج وصعوبة الحصول على تأشيرات زيارة للسياحة ونجاح الربط الإلكتروني واستخدام الأنظمة عن بعد للحجوزات.

٢- تحرير تجارة خدمات النقل بين الدول العربية: كي تتكامل مع جهود تحرير التجارة العربية البيئية وخاصة ان قطاع النقل هو القطاع الداعم لنمو التجارة الدولية. ويتضمن ذلك تحسين واقع النقل وإزالة القيود والمعوقات لخدمة النقل وحركة البضائع والركاب وتسهيل إجراءات قواعد المنشأ والإقامات ومن جهة أخرى خلق صناعات عربية مشتركة لمعدات النقل وعندها يساهم قطاع النقل على ازدهار القطاعات الإنتاجية الأخرى.

٣- اعتبار المشروعات العربية المشتركة أهم وسيلة لجذب الاستثمارات العربية المهاجرة وخاصة صناعة الأدوية والصناعات المتقدمة والبتروكيماوية لاستخدام النفط كمدخل للإنتاج الصناعي بدلا من تصديره كخام أو وقود. وتتزايد الأهمية مع تطبيق اتفاقيات جات ١٩٩٤ والحاجة إلى استثمارات ضخمة للمنافسة.

٤- تعزيز الاستشفاء العربي البيئي وكذلك التعليم العربي البيئي وجهود تنمية الموارد البشرية.

٥- الإسراع في تحرير الخدمات المالية بين الدول العربية لدعم الاستقرار المالي في السياسة النقدية والائتمانية وإيجاد سوق مالية منفتحة للمصارف العربية لتعمل بها بحرية ويسر.

٦- إقامة سوق تأمين عربية واحدة لشركات التأمين وإعادة التأمين العربية بموجب ترخيص بلدها الأصلي.

٧- وضع برنامج لتحرير خدمات الإنشاءات والمقاولات بين الدول العربية.

٨- الاهتمام بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتضييق الفجوة التكنولوجية وتملك التكنولوجيا الحديثة، ويدخل في إطار ذلك التفكير بمشروع الأكاديمية العربية للأعمال الإلكترونية واقتراح مجلس عربي للتكنولوجيا والاتصالات.

٩- إقامة صناديق استثمارية عربية مشتركة جديدة.

١٠- تعزيز المشاركة العربية في فرص الاستثمار التي توفرها برامج الخصخصة وخاصة في قطاعات البنية التحتية والخدمات.

١١- تعزيز عمليات الاندماج العربية لخلق كيانات قوية وكبيرة قادرة على المنافسة.

١٢- تعزيز التوجه نحو المشروعات التكاملية العربية مثل الربط الكهربائي والغاز والسكك الحديدية.

١٣- الاستفادة من اتفاقيات الشراكة الأوروبية وعضوية منظمة التجارة العالمية والمنطقة الحرة العربية الكبرى والالتزام باتفاقيات الثنائية المتعددة بين الدول العربية.

- ١٤- توفير بنية تشريعية قوية لضمان الاستثمار ورفع العائد الاستثماري وتوفير إطار قضائي مناسب لإنقاذ القوانين وحل النزاعات.
- ١٥- تحسين وتوحيد جودة ومواصفات السلع العربية لدعم القدرة التفاوضية في الأسواق الخارجية وإعطاء تفضيل للمنتج العربي في التكتل الإقليمي العربي.
- ١٦- تأسيس بورصة عربية موحدة تتمتع بالسيولة والعمق المطلوبين وتبني المعايير الدولية من حيث الإفصاح والشفافية وزيادة ثقة المستثمرين والتركيز على تشجيع الاكتتاب العربي العام لتمويل المشاريع العربية الكبرى.
- ١٧- تشجيع جهود البحث والتطوير وتوفير البيانات والمعلومات.
- ١٨- تشجيع التجارة العربية البينية بإقامة شركة عربية للتجارة والتسويق.

فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشاريع صناعية الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

- * مشروع إنشاء مصنع الإسمنت الأبيض.
- يهدف المشروع إلى توفير مادة الإسمنت الأبيض لأغراض البناء وتصنيع مواد البناء المكتملة.
- الموقع: يبعد حوالي ١٩ كلم شرق مدينة درنة وعلى ارتفاع ٢٦٠ متراً عن سطح البحر وبجانب مصنع اسمنت الفتائح القائم حالياً.
- الطاقة الإنتاجية: ٢٠٠ ألف طن سنوياً بدرجة بياض متوقعة ٨٥%.
- التكاليف الاستثمارية: ٧٢,٥ مليون دولار.
- معدل العائد: في حالة تصدير ٣٢,٥% من الطاقة الإنتاجية يكون للعائد ١١,٧%، وفي حالة تصريف كامل للطاقة الإنتاجية محلياً ١٤,٣%.
- المواد الخام:
- حجر جيرى من المحجر القائم حالياً بنسبة ٨٠%.
 - رمل متوافر محلياً تصل نسبته إلى ١٢%
 - مادة الكاولينة يتوقع استيرادها وتتراوح نسبتها بين ٧ - ١١%، بالإضافة إلى إضافة حوالي ٦% من مادة الجبس في المرحلة الأخيرة من التصنيع وهي متوافرة محلياً.

* مشروع توسع مصنع اسمنت افتتاح.

- يهدف المشروع إلى توفير مادة الإسمنت البورتلاندي العادي لغرض استعماله في الأعمال الإنشائية.
- الموقع: يبعد حوالي ١٩ كلم شرق مدينة درنة وعلى ارتفاع ٢٦٠ متراً عن سطح البحر، المشروع عبارة عن إضافة خط إنتاجي ثالث محاذ للخطوط القائمة.
- معدل العائد: في حالة تصدير ٣٣% من الطاقة الإنتاجية يكون للعائد ٩,٦%، وفي حالة تصريف كامل للطاقة الإنتاجية محلياً ١٣,١%.

فترة الاسترداد: في حالة التصدير ١١ سنة، وفي حالة الاستهلاك المحلي ٩ سنوات.
المواد الخام:

حجر جيرى من المحجر القائم حالياً بنسبة ٦٧%.

طين من المحجر القائم حالياً بنسبة ٣٢,٧%.

أكسيد الحديد من مجمع الحديد والصلب بنسبة ٠,٣%، بالإضافة إلى ٦,٥% من مادة الجبس في المرحلة الأخيرة من التصنيع وهي متوافرة حالياً.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بر:

الاتحاد العربي للأسمنت ومواد البناء

ص.ب ٩٠١٥ دمشق

الجمهورية العربية السورية

هاتف: ٦١١٥٤١٢ - ٩٦٣١١

فاكس: ٦١٢١٧٣١ - ٩٦٣١١

مشاريع صناعية

الجمهورية العربية السورية

* مشروع إنتاج الزجاج المقاوم للحرارة العالية من نوع البتريكس.

يهدف المشروع إلى إقامة صناعة زجاج عالي الجودة ومقاوم للحرارة من نوع البتريكس والمستخدم في

العديد من الصناعات الهندسية والكيمياوية وصناعة الأدوات المنزلية والأدوات المخبرية.

الطاقة الإنتاجية: ٤٥٠٠ طن سنوياً.

التكاليف الاستثمارية: ١١ مليون دولار

معدل العائد الداخلي ٤٧%

فترة الاسترداد: سنتان

*** مشروع إنتاج السيارات الخدمية ونقل الركاب**

يهدف المشروع إلى إنتاج وتجميع ٥٠٠٠ سيارة باص وبولمان و ١٠ آلاف سيارة شحن حمولة أكثر من ٣,٥ طن و ١٥ ألف سيارة بيك أب حمولة أقل من ٣,٥ طن.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بر
مكتب الاستثمار

ص.ب : بناء المعرض القديم شارع بغداد

دمشق - الجمهورية العربية السورية

هاتف: ٤٤١٢٠٣٩ - ٩٦٣١١

فاكس: ٤٤٢٨١٢٤ - ٩٦٣١١

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع .